عدد من النواب يجلسون في مقاعد الوزراء

الغانم يرفع الجلسة لرفض الحكومة جلوس النواب في مقاعدها «تصوير : صالح محمد»

اليوم لعدم حضور الحكومة بسبب جلوس النواب على مقاعدها

.. والمطير والعتيبي

حديث بين السويط والكندري

جوهر : نشعر بالمسؤولية والشعب يستحق أن يكون في حالة أفضل ولكن كل ذلك بسبب تحالف الرئيسين

فارس العتيبي : المشهد السياسي تغير ولدينا قضايا ومصالح الشعب وليست أجندات أو مصالح خاصة

السويط : هناك تجاوز على الدستور من رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية استحقا على أثره رفض التعاون معهما

تأسيساً على نصوص الدستور الواضحة».

واعتبر الوسمي أنه ومن المنطق الدستوري، فإنه لا يمكن أن يقرر بأن عدم حضور الحكومة يترتب عليه تعطيل أعمال سلطة من سلطات الدولة، لافتاً إلى أنه سبق أن طرح سؤالاً أمام الأمة بأنه كيف يمكن تصور عدم حضور الحكومة، لأي جلسة توافرت لها أسباب انعقادها من حيث النصاب القانوني «.

وتابع أن من شأن هذا تعطيل العمل الرقابي والتشريع، ويعطي للسلطة التنفيذية سلاحاً لا يوجد في أي نظام دستوري مقبول.

وقال : إن الحجة الأخرى في عدم حضور رئيس الوزراء ليست بسبب جلوس النواب في مقاعد الوزراء ،فهو لديه مشروع ذاتي في أنه يحاول كسب الوقت لتصوير الأغلبية النيابية على أنهم هم الذين يسعون إلى التعطيل.

أضاف أنه بعد ذلك سيطرح موضوع الميزانية ،وستوجه الاتهامات إلى أن هؤلاء النواب يعطلون مشروع القانون وبالتالي تعطيل مصالح الشعب الكويتي لتشويه الفهم العام.

ورأى الوسمي أنه فيما يتعلق بموضوع الجلوس على مقاعد النواب، أنه ليس في النصوص الدستورية ما يوجب جلوس الوزراء على مقاعد معينة، فالوزير عضو في مجلس الأمة بحكم منصبه وأن الأعضاء ليست لهم أماكن محددة.

أضاف أن صلاحيات رئيس الحكومة أو أعضاء الحكومة لا تختلف باختلاف المكان، وبالتالي هذه لا تعتبر حجة كما أنه يفترض أن التصريحات والبيانات الواردة من الحكومة أو من الناطق الرسمي بها أن تكون مدروسة من الناحية السياسية والتاريخية ومراجعة بشكل جيد .

وأكد أن هناك اختلافاً بين الأعراف الدستورية والتقاليد البرلمانية، فالعرف هو قانون بينما التقاليد هي سلوك مرتبط بالعمل البرلماني، مثل جلوس النواب في المقاعد وارتداء الرئيس البشت فالتقاليد لا يبنى عليها عدم صحة الجلسات أو عدم صحة القرارات.

أضاف أن «إظهار الواقع السياسي الكويتي بهذا الشكل لا يخدم مصالح الدولة، خصوصاً أن هناك ملفات دولية وملفات إقليمية تستوجب أن تتفرغ هذه المؤسسات لما هو أهم لصالح الوطن والمواطنين».

وتابع: «أتمنى من رئيس الوزراء ومن رئيس مجلس الأمة اللذين أعدنا عليهما الرسائل مراراً وتكراراً بأن كليكما لم يعد مقبولاً في الحياة السياسية لأسباب متعلقة بقناعة الشارع كاملاً، بأنكما الأساس في تعطيل كل القواعد اللازمة لسير كافة المرافق ومنها البرلمان».

واعتبر أن البرلمانات في العالم لها دوران فقط هما التشريع والرقابة، وفيما يتعلق بالرقابة هناك تواطؤ مع بعض النواب ومخالفة القواعد الدستورية بتعطيل أهم الأدوات التي تمكن الأمة من كشف كل السلوك الإداري، وغياب تلك الرقابة هو الأساس الواقعي الذي مكن الكويت من الانهيار الفترة الماضية.

ورأى أن الفساد الواضح والمتداول دولياً منذ عام 2014 الى عام 2020، كان ناتجاً عن غياب هذه الأداة، مضيفاً «لذلك أجد من الأمانة الأخلاقية والتاريخية ألا نتنازل عما لا نملك لأنها من حقوق الشعب ويجب أن تعود للشعب بالشكل الذي يليق به».

ووجه رسالة بأنه « يجب تصحيح الأمور وإعادتها إلى نصابها برفض الرغبات غير المشروعة للحكومة ورئيس الوزراء»، مؤكدا أن الحكومة لديها واجب من الناحية الدستورية بحضور الجلسات وهو ليس حقاً لها، وبالتالي فإن عدم حضورها يقيم مسؤولياتها السياسية لكن لا يعطيها امتيازاً في عدم الحضور.

وقال الوسمي «يبدو لي أن الأفق أصبح ضيقاً ولا مجال لأي نائب يقدر حدود مسؤولياته، أن يمكن له أن يتعاون مع هذه الحكومة أو مع الرئيس الذي يمارس صلاحيات مخالفة من الناحية الدستورية وتشويه ما تبقى من التجربة الديمقراطية».

وناشد الوسمي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد بتصحيح مثل هذه المسارات، حتى لا تستمر حالة الجدل السياسي من دون نتيجة موضوعية مقبولة.

واعتبر النائب ثامر السويط أن هناك تجاوزا على الدستور من رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية، استحقا على أثره رفض التعاون معهما، مستذكرا تعهدات سمو رئيس الوزراء في بخصوص الاستجوابات في الفصل التشريعي الماضي.

واعتبر السويط أن الرسالة الشعبية في ديسمبر الماضي كانت واضحة، ولكن للأسف الشديد لم يقرأ رئيس الحكومة وحكومته تلك الرسالة الشعبية ولم يشكل حكومته استنادا إلى عناصر واتجاهات المجلس المنتخب الجديد.

أضاف أن إعلان 38 نائبا تأييد استجواب رئيس الوزراء سابقة برلمانية، لم تؤخذ بعين الاعتبار بقبوله العودة على رأس الحكومة الجديدة، إضافة إلى العديد من الرسائل الأخرى منها رفض تمكين هذه الحكومة المتجاوزة على الدستور من أداء القسم ونتيجة الانتخابات التكميلية في الدائرة الخامسة والتي فاز بها د. عبيد الوسمي بأرقام غير مسبوقة، معربا عن أسفه من أن كل هذه الرسائل لم تستوعبها الحكومة.

وأوضح أن « المادتين 90 و97 من الدستور حددتا اشتراطات المكان والزمان لعقد الجلسة والنصاب العددي لانعقاد الجلسة، اما المادة 116 التي يرددها رئيس المجلس تعبر عن عدم فهم عميق للقواعد الدستورية التي تتحدث عن وجوب الحكومة في التمثيل»، مؤكدا أن الوجوب يتعلق بالحكومة ولا يتعلق بصحة الانعقاد.

وأشار إلى أن هذه مسألة وإن كانت في ظل أعراف سابقة فإنه في ظل وجود نص صريح قطعي لا مجال لمسألة الأعراف، معرباً عن استيائه من تمسك الحكومة بالأعراف في حين تتجاوز نصوص الدستور.

وقال السويط إن « الفقيه الدستوري عثمان عبد الملك رحمه الله أكد أن شرط صحة انعقاد الجلسة هو النصاب العددي فقط، وأين مبدأ الفصل بين السلطات في المادة 50».

وقال النائب فارس العتيبي إن « الشعب الكويتي رأى ما حدث في جلسة اليوم- أمس الثلاثاء- التي هي ليست الأولى التي تهرب منها الحكومة لأسباب واهية دستورياً وقانونياً».

وتساءل العتيبي : «هل تحالف الرئيسين يخدم مصالح وقضايا الشعب الكويتي أم مصالح خاصة حولت البرلمان إلى مبنى شبه مهجور بسبب غياب الجلسات»، مؤكدا أن « المشهد السياسي تغير اليوم وهناك رجال دولة يدافعون عن الدستور ورجال أخرجهم الشعب في 5 ديسمبر للمحافظة على الدستور والدفاع عن مكتسبات الشعب».

فارس العتيبي : الحكومة لا تريد تمكين الناس من تطبيق المادة السادسة من الدستور بأن الأمة مصدر السلطات

أضاف أن «هذا التحالف لن يثني النواب عن مواقفهم ودفاعهم عن الدستور»، داعيا إلى تفعيل نص المادة (50) من الدستور والخاصة بالفصل بين السلطات.

وقال العتيبي « أقسمنا على الدفاع عن الدستور وأموال الشعب ومصالحه، والمشهد السياسي تغير، ونحن لدينا قضايا ومصالح الشعب وليست أجندات أو مصالح خاصة»، داعياً إلى أن تصل الرسائل واضحة للحكومة.

من جهته اعتبر النائب حسن جوهر أن ما نراه اليوم من تعطيل الجلسات والالتفاف على الدستور وكل أشكال المخالفة في الحياة السياسية وقضية تغيير المشهد السياسي إلى غير مجراه الحقيقي، له تفسير واحد فقط هو الانتقام من الشعب الكويتي.

وقال جوهر : إن « تحالف الرئيسين ينطلق من حالة التذمر وحالة الرسالة التي أوصلها الشعب، فرئيس مجلس الأمة خالف كل المبادئ الدستورية ويحاول أن يفرغ الدستور من محتواه لأنه لم يحصل إلا على 18 صوتا من النواب المنتخبين شعبيا».

وبين أن « رئيس الوزراء الذي يحاول أن يعطل المجلس ويتعذر بكل الحجج الواهية ومنها جلوس النواب في مقاعد الوزراء، يريد أن يوصل رسالة للشعب بأنه هو رئيس الوزراء

بعض النواب يتداولون الموقف

النواب يهمون بمغادرة القاعة